**التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي**

  يقوم نموذج التنمية الحقيقية في جوهره على فكرة العدل والمساواة يجب أنْ تتحرك بصورة شاملة ومتوازنة على جميع المستويات، من أجل تحقيق نهضة حضارية شاملة في الدولة. فهي عملية مجتمعية شاملة متوازنة هدفها تأمين متطلبات الحياة الكريمة للإنسان، وتسعى للنهوض بكل مكونات الدولة عبر عمليات متوالية ومتتالية. ويجب أن لا تكون ذات حركة عشوائية أو استجابة وقتية لمتطلبات واقعية أو رد فعل لبيئة دولية أو إقليمية، وإنما تكون دائمًا في جوهرها عملية مستقلة شاملة متواصلة من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة، لتحقيق التطور والتقدم لإيجاد نهضة حضارية. وفي الوقت ذاته يجب على التنمية أن تعمل لتحقيق التوازن للمجتمع دونما التركيز على قطاع بعينه عن القطاعات الأخرى، أي التركيز على التنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهكذا.

 فيما نجد أن جوهر إشكالية التنمية في الوطن العربي يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه (أبستمولوجيا التنمية)، وهو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة.

 يعتبر الاقتصاد من اهم الجوانب الاساسية في بناء الدولة ومؤسساتها فمن خلاله يمكن ان تُسير باقي الامور، ويشكل الجانب الاقتصادي اليوم في بعض البلدان العربية مصدر قلق للعديد من المهتمين خصوصا تلك الدول التي تعرف بالدول الفتيه أو غير المستقرة والتي شهدت تغيراً سياسياً أدى إلى تغيرات كبيرة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي ولد مشكلة اقتصادية كبيرة، بالإضافة الى المشاكل الاخرى. والداعي إلى ضرورة التحول عن نموذج الاقتصاد السياسي السائد في الدول العربية والذي أدى الى تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي قلة قليلة، وأثار سخطا شعبيا واسع النطاق. مما يستدعي ضرورة التحول من (الدولة الريعية) التي تعتمد على العائد من ايجار الموارد الطبيعية وبيعها وهو مصطلح في [العلوم السياسية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9) [والعلاقات الدولية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9) يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين، أٌستخدم مصطلح الدولة الريعية منذ القرن العشرين للإشارة إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه، إلى (نموذج الدولة التنموية التي تعطي اولوية لجميع قطاعات الدولة المختلفة بالتوازي والمساواة. أي الدولة التي تتدخل وتوجه مسار التنمية الاقتصادية.

 إنّ النظر إلى التنمية بجميع جوانبها يحتاج إلى بحوث عديدة لذلك سنركز هنا على العموميات دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بتنمية كل قطر، وقبل الدخول في هذا الموضوع لابدّ أن تحديد المقصود بالتنمية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها وهي على النحو الآتي:

* 1. **التخطيط والتنمية:**

 نستطيع القول بأنّ هذين المفهومين لا يمكن النظر إليهما إلا على أساس أنّ أحدهما لازم ومكمل للآخر، وربما جاء الترابط بينهما إلى كون أحدهما وسيلة (التخطيط) والآخر هدف (التنمية).

**مفهوم التخطيط :**

 يعد التخطيط بمفهومه العام "عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى وقائع".

 والتخطيط كما هو متعارف عليه في العلوم الاجتماعية يقصد به الإعداد المسبق للشيء وتنفيذه، وذلك وفق الأهداف المبرمجة، ويكون التنفيذ من خلال مراحل تنفيذية وزمنية، ويتميز التخطيط بأسلوب المعالجة، حيث يقوم بتقديم الحلول من خلال المخططات التنظيمية، ومن أشكاله : الخطط الخماسية والعشرية التي تنفذها بعض الحكومات للنمو والتقدم، وهناك أنواع من التخطيط مثل التخطيط الهيكلي والتخطيط الإداري، وهو الموجود في النظم الرأسمالية، وأيضاً التخطيط الوظيفي الذي يحدد الوظيفة التي تؤديها وحدات الهيكل ومحاولة تطوير وحدات الهيكل ذاته.

**● مفهوم التنمية :**

 لمفهوم التنمية عدة تعريفات لكنها تشترك في أنها عبارة عن "عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وثقافيا، وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت ردحاً طويلاً من الزمن في فرص النمو والتقدم".

 وقد جاء مفهوم التنمية في تعريف الأمم المتحدة في عام 1956 باعتبارها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

 فهي عملية مقصودة تسعى إلى توفير الخدمات الأساسية للأفراد؛ أي: أنها تسعى إلى تحسين ظروف الحياة الفردية والمجتمعية، كما أنها عملية متوازية ومتساوية ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة في كل المجالات والميادين.

**● علاقة التخطيط بالتنمية:**

 منذ الحرب العالمية الثانية والعالم يتداول حول مفهوم التخطيط بمعناه الاقتصادي في سبيل معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات الإنسانية بهدف تقدمها ورقيها، من حيث تحقيق معدل النمو الاجتماعي والاقتصادي.

 ولتنمية المجتمع عملت بعض الدول على توفير الأسس العلمية للتخطيط باعتمادها على خبراء ومختصين في مجال علم الاجتماع، علم الاقتصاد .. إلخ، لكي يتم وضع استراتيجيات وتدابير إما سريعة أو تدريجية تسعى من خلالها إلى تطوير المجتمع حيث نرى أنه لا توجد تنمية خارج عن ما يسمى بالتخطيط التنموي فالهدف منه هو انتقال بالمجتمع من مرحلة أسوء إلى مرحلة أحسن وإلى مرحلة أفضل بكثير عن المراحل السابقة وذلك بالطبع لا يتحقق إلا بالاعتماد على بحوث (سوسيو ـ اقتصادية) الغرض منها هو تشخيص الواقع الاجتماعي وفهمه عن طريق (إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب أي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول إليه خلال منظور زمني محدد).

 وإذا أردنا أن نحقق تنمية للمجتمع، فإنه من اللازم أن يكون التخطيط التنموي تخطيط شامل وأكثر تكاملاً بحيث تشمل كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وهذا ما تقوم به الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوربي عبر اعتمادها على القوة البشرية لتحريك مؤسساتها عن طريق إمدادها بالأفكار والمعارف، فما يميز التخطيط هي النظرة الشمولية بحيث لا يقتصر فقط على قطاع معين دون آخر.

 والتخطيط الشامل في مجال التنمية يتطلب اعتمادها على المقاربة التشاركية من خلال "وضع برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في الفروع الرئيسية، فيكون محصلة عمل جماعي وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعاً، وهذا الإلزام يعتبر صفة أسياسية أخرى من صفات التخطيط الشامل"، كما أنّ التخطيط الشامل يركز بالدرجة الأولى على الإنسان، لأنه يسعى إلى رفاهيته والارتقاء به عبر مجموعة من الخدمات، لكنه لا يتحقق إلا بالتدريج.

 إن أهمية التنمية ينتج عنها الزيادة في فرص الحياة عند الأفراد فالغاية منها هي تحقيق إنسانية الإنسان عبر العدل والمساواة معاً، وإحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية في البناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، وحتى البيئية، وهذا الأمر يتعلق بوجود سلطة مركزية سياسية لها القدرة في التصرف وتنفيذ المخططات للبرامج التنموية.

 من هنا يمكن القول أن تنمية المجتمع لا تتحقق إلا من خلال مشاركة كل الفاعلين من صناع القرار، ومجتمع مدني، ومختصين وأيضاً من خلال التخطيط الذي يقوم على البحث العلمي، والذي يعمل بدوره على تقصي الواقع الاجتماعي ميدانياً، بهدف التعرف على نقاط الضعف وتحديد احتياجاته من أجل الحفاظ على كرامته وحقوقه وإنسانيته.

* 1. التنمية والتغيير:

 يتميز المجتمع المعاصر يوجه عام ومن ضمنه المجتمع العربي بالتغير المستمر الذي يعتبر من ابرز صفات هذا المجتمع، وقد امتاز هذا التغير خاصة في العقود الأخيرة بسرعته وشموله جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، ولم يعد الاختلاف بين المتخصصين في حدوثه أو عدم حدوثه وإنما في مقدار حدته واتجاهاته.

 فالتغير إذن حقيقة لا يمكن الشك فيها إلاّ أنه قد يتخذ شكلاً دون آخر فقد يحدث بشكل ثورة وعندئذ يكون جذرياً وعميقاً أو قد يحدث بصورة إصلاح فيكون جزئياً وبطيئاً.

 والتغير كمفهوم يختلف عن التنمية لأنه يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه سواء أردنا أمْ لم نرد، بينما التنمية كما رأينا هي التغيير المقصود والواعي الذي تتدخل فيه الإرادة الإنسانية.

 فالمجتمعات يمكن أنْ تتغير بصورة طبيعية تلقائية في أي اتجاه إلى الأمام أو الخلف بحيث تأخذ منحى إيجابياً أو سلبياً وهذا هو المقصود بالتغير أمّا إذا وجد نوع من التحكم الإرادي في التغير بحيث توضع الخطط والسياسات للانتقال بالمجتمع من حال غير مرغوب فيه إلى حال آخر مرغوب فيه أو من وضع متخلف إلى وضع متقدم فإنّ الأمر هنا يختلف لآننا بصدد عملية تغيير التي ترادف مفهوم التنمية.

* 1. التنمية والتصنيع:

 لقد استخدمت كثير من الكتب ولا سيما في الخمسينيات من القرن العشرين مفهومي التنمية والتصنيع وأنهما مترادفان، وربما يرجع السبب في ذلك اعتبار التصنيع في كثير من الأحيان القاعدة الأساسية للتنمية وأحد العوامل الجوهرية للوصول إليها، ومع ذلك فإن هذين المفهومين يختلفان عن بعضهما لأن التنمية كفكرة أكثر شمولاً من التصنيع كما أنّ نتائجها أكبر أثراً أو أبعد مدى. يضاف إلى ذلك أنّ التصنيع ليس المقرر الوحيد لعملية التنمية حتى وإن تم اعتباره إحدى هذه المقررات وقد تحدث التنمية حتى دون أن تكون الصناعة قطاع اساس للاقتصاد كما هو الحال في بعض الدول. ومن ناحية أخرى يمكن تحقيق تقدم كبير في قطاع الصناعة دون انجاز التنمية بالمعنى الشامل الذ بيناه سابقاً عند ذكر المعاني المختلقة للتنمية.

 وعلاوة على ما ذكر أعلاه في التمييز بين التصنيع والتنمية توجد نقطة مهمة أخرى وهي أن التنمية الصناعية يمكن أن تسير بصورة سريعة وتشغل مكاناً بارزاً في القطاع الاقتصادي دون أن يصاحب ذبك حدوث أي تعيير كبير في القطاعات الصناعية الأخرى في المجتمع، فقد يكون التصنيع مجرد استيراد آلات وأجهزة وعمليات صناعية وإدارة لهذه العمليات دون أنْ يحدث ذلك تغييراً كبيراً في باقي جوانب الاقتصاد أو المجتمع.

**معوقات التنمية في المجتمع العربي**

 نستعرض بعض الاسباب والمعوقات التي لعبت دوراً رئيسياً في عدم مشاهدة التنمية في الوطن العربي وباختصار:

1.الدولة الواحدة (القطرية): أي دولة داخل الوطن العربي لن تستطيع أن تحقق التنمية لوحدها منفصلة عن الدول العربية الاخرى، لأن الثروات والموارد الطبيعية موزعة على كل الدول العربية.

2.التخلف: نتيجة حالة التجزئة والاستعمار الذي تعرضت له الدول العربية في الماضي والممارسات التي مورست عليها، كل ذلك أدى إلى إحداث تخلف داخل الدول العربية وتجلى ذلك في نهب الثروات والخيرات والثقافة....

3.إختلاف الانظمة السياسية داخل الوطن العربي، فكل نظام سياسي له توجهاته وسياساته تختلف عن توجهات وسياسات الانظمة للدول الاخرى، وهذا السبب أدى إلى عدم الاتفاق بين هذه الانظمة وساهم في إبقاء عملية التنمية تسير ببطء شديد.

4.الصراع العربي الاسرائيلي: كما نعلم أن حالة الصراع العربي الاسرائيلي ابتداء منذ عام 1945 وما زالت مستمرة لغاية أيامنا هذه، وذلك لانّ معظم الدول العربية اتجهت نحو التسلح لحماية أنظمتها وبالتالي أهملت المجالات الاخرى التي امتلكتها اسرائيل.

6. هناك ضعف في العمل العربي المشترك سواء كان على الصعيد الامني  أمْ الاقتصادي أو السياسي.

7. غياب مفهوم الديمقراطية: وذلك بسبب عملية التكبيل لعقلية المواطن العربي من النواحي السياسية والاقتصادية وذلك من خلال منع الديمقراطية كل ذلك يساهم في عدم إحداث التنمية.

8. أغلب الانظمة السياسية العربية الحاكمة هي أنظمة ديكتاتورية ولا تؤمن بالديمقراطية وكما نعلم انه في ظل غياب الديمقراطية لن يحدث لدينا اي عمليات تنمية.

 واخيرً أود القول أنه يجب على أنظمتنا العربية الحاكمة أن تعيد حساباتها وتلتحم من جديد وأن تسعى إلى وضع خطط شاملة لمواجهة هذه التحديات والمعوقات التي تقف حائلاً في وجه تحقيق التنمية.

**مستقبل التنمية العربية بين النظرة القطرية والنظرة القومية**

 يمكن القول أنّ من أهم التحديات التي تواجه مستقبل التنمية العربية كما يرى كثير من المتخصصين في هذا الموضوع هو التناقض بين النظرة القطرية والنظرة القومية لها. لقد تم التأكيد في البداية بأنّ نجاح التنمية في إطار تنمية قومية شاملة استند بصورة أساسية على التكامل الموجود في الوطن العربي من جميع الجوانب المادية والبشرية والحضارية والاجتماعية.

 إنّ بعض الاقطار العربية يرى أنّ الارتباط القومي عبء ثقيل تفرضه اعتبارات سياسية فقط بينما يمكن أن يرى البعض الأخر من الأقطار أنّ التنمية هي مجرد تراكم الأموال أو تحقيق الثراء المادي على نطاق قطري.

 إن الانطلاق من النظرة القطرية للتنمية يمكن أنْ يثير عدة أسئلة على جانب كبير من الأهمية من قبيل: هل يستطيع أي قطر عربي أنْ يوفر جميع شروط أو مستلزمات التنمية من أموال وقوى بشرية ونظام حكم ملائم وهل يستطيع هذا القطر حتى وأن توفرت له بعض هذه الشروط أنْ ينجح في تحقيق التنمية القطرية بمعزل عن بقية الأقطار العربية؟ ويمكن من ذلك نقف عبى عدة حقائق تعبر عن الواقع الحالي للدول العربية وهي:

 1- إذا اعتبرنا أنّ توفر القوى العاملة المدربة والموارد المالية الفائضة والموارد الطبيعية ولاسيما الأولية ونظام الحكم المناسب كشروط أساسية لقيام أي تنمية فإنّ من الصعوبة بمكان أن نجد توفر جميع هذه الشروط في أي من الأقطار العربية.

 2- لقد كان لفترات الاستغلال والسيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية التي خضع لها الوطن العربي دور كبير في تقييد العقلية العربية وإضعاف الإبداع والابتكار لديها. ولم يقتصر الأمر على ذلك فإنّ التبعية السياسية والاقتصادية قد شكلت العقلية العربية ضمن لإطار معين صبغته القوى الحاكمة بصيغة محلية أضعفت إلى حدٍ كبير النظرة القومية.

 3- انفتاح الدول العربية على بعضها البعض فتبادل الخبرات العربية في مختلف المجالات والميادين قد يكون أحد مظاهر هذا الانفتاح سيكون من العوامل الجوهرية في إيجاد دفعة قوية جديدة وقادرة على تحريك الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري باتجاه التنمية المنشودة.

 4- ولكن وجود قيادات سياسية جادة في تنفيذ البرامج المتعلقة بتبادل الخبرات وغيرها من أشكال التعاون التي تعتمد على تكامل الوطن العربي من جميع الجوانب يمكن أن تكون شرط أساس لتحقيق فوائد ومردودات ذات طابع قومي وبنفس الوقت لا تتعارض مع المصالح القطرية لكل بلد عربي.

 5- إنّ النظرة التقليدية أو المحلية الضيقة في كل قطر عربي كانت وماتزال تلعب دوراُ معوقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الأمة العربية، إن تسريع عمليات التصنيع والتنمية في الوطن العربي أمر بالغ الأهمية وبحاجة إلى جهود عربية جبارة من جميع الأجهزة السياسية والاقتصادية والعلمية والإدارية والفنية.

 6- إنّ السياسة الخاصة بتصميم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تتم على ضوء الاحتياجات التي تضمن على الأقل الحد الأدنى من الغذاء والإسكان والعناية الصحية والتسهيلات التعليمية وغيرها من الحاجات التي لا غنى عنها للأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي. ولكن هل يمكن تحقيق ذلك من دون وجود عقبات تعترض تلبية تلك الحاجات؟

ما هو مستقبل التنمية في الأقطار العربية؟

 هناك عدة عوامل أو متغيرات تقودنا إلى التحفظ في الرد بصورة إيجابية حول مستقبل التنمية في الوطن العربي، تلك العوامل الداعية إلى التحفظ حول مستقبل التنمية في الوطن العربي تتلخص بما يلي:

* 1. أن معدلات النمو الاقتصادي الفعلية مهما كانت مرضية على افتراض استقرار معدلات النمو السكاني أو هبوطها بالنسبة للمنطقة ككل فأنها لا تستطيع أن تخفي المعدلات المرتفعة من البطالة بجميع أشكالها. كما إن تحسين وضع القوى العاملة على افتراض حدوثه لا يخفف من آلام ملايين العاطلين.
	2. إن المدارس والمستشفيات ومشاريع الاسكان وجميع الخدمات والمرافق الأساسية كالماء والكهرباء...الخ يمكن أن تصل إلى المناطق البعيدة ولكن بشكل ابطأ بكثير من سرعة وصولها إلى العواصم والمدن ألأخرى بمعنى آخر إن هذه الخدمات الأساسية تقل كلما ابتعدت من العواصم والمدن الكبرى وقد يستمر ذلك لفترت طويلة.
	3. عدم وجود الوعي الاجتماعي الذي يخص طبيعة وأهمية المشاريع التنموية المختلفة وانعدام المشاركة من قبل الناس بطريقة أو أخرى في وضع وتصميم وتنفيذ خطط التنمية على الرغم من أنهم أصحاب المصلحة الفعلية في ذلك. فبعد إقرار الخطة من قبل القيادات السياسية المعنية فإن تنفيذها يتم بصورة غالبة بالاعتماد على الخبراء والكوادر المتخصصة دون اللجوء إلى معرفة رأي الناس في طبيعة وأهداف البرامج والخطط الموضوعة وإمكانية مساهمتهم المباشرة أو غير المباشرة في تنفيذها.
	4. التنمية العربية ستبقى مقيدة ومعوقة وغير قابلة للاندفاع نحو الأمام مالم تكتسب ابعاداً قومية جنياً إلى جنب مع أبعادها القطرية في البلد الواحد.